

الخطة الاستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في العراق: دراسة تحليلية مؤسسية باستخدام النماذج الكمية والكيفية المختلطة

الباحث :

صادق جعفر صدام الحسيني

الجامعة العليا للدفاع الوطني ايران

اشراف : الدكتور لطفلي بختياري

المساعد : الدكتور بهزاد حشمتي

Strategic Plan for Combating Organized Crime and International Terrorism in Iraq: An Institutional Analytical Study Using Mixed Quantitative- Qualitative Models

Researcher: Sadiq Jaafar Saddam Al-Husseini

Supreme National Defense University – Iran

Supervisor: Prof . Dr. Lotfali Bakhtiari

Assistant Professor Dr. Behzad Heshmati

الملخص

تعد الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي من أخطر التهديدات المتشابكة التي تهدد الأمن القومي للدول، خاصة في منطقة غرب آسيا التي تشهد تحولات جيوسياسية عميقة. ويُعد العراق، بوصفه دولة محورية في هذه المنطقة، ساحة خصبة لنشاط هذه الظواهر، وذلك نتيجة لموقعه الجيوسياسي الهش، وتنوعه العرقي-المذهبي العميق، وهياكله المؤسسية غير المستقرة، وإرث الأزمات السياسية المتعاقبة. على الرغم من إقرار العديد من القوانين وتنفيذ إجراءات متفرقة بدعم دولي، لم يتم حتى الآن وضع خطة استراتيجية شاملة ومؤسسية وقابلة للتنفيذ للإدارة الهيكلية والمستدامة لهذه التهديدات، مما أدى إلى تغلب النهج التفاعلية والمقطعية وغير المتناسكة مؤسسياً، وبالتالي، لم يتم استهداف الجذور الأمنية-الاجتماعية لهذه الظواهر بشكل صحيح. يهدف هذا البحث إلى تصميم الخطة الاستراتيجية المثلى لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في العراق. هذا البحث من حيث الهدف تطبيقي-تطويري، ومن حيث الطبيعة وصفي-تحليلي بنهج مختلط (كمي-كيفي). تم جمع البيانات بثلاث طرق مكملية: أولاً، دراسات مكتبية شاملة تضمنت مراجعة القوانين الموضوعية (خاصة قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥)، والمعاهدات الحدودية (كمعاهدة الجزائر ١٩٧٥)، وتقارير المنظمات الدولية المعتمدة (UNAM)، UNODC، الإنتربول، والأدبيات النظرية-التجريبية؛ ثانياً، مقابلات شبه منظمة متعمقة مع (١٥) خبيراً أمنياً وقضائياً واستخباراتياً حتى مرحلة الإشباع النظري؛ ثالثاً، استبيانات من إعداد الباحث تم توزيعها على (٧٠) مديراً وخبيراً بارزاً في المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والاستخباراتية والشرطية العراقية، تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل. تم التحقق من صدق الاستبيان باستخدام معامل لاوشه (CVR) وثباته باستخدام ألفا كرونباخ (٠.٧٨٦). تم تحليل البيانات باستخدام تحليل المحتوى الكيفي، ونموذج تحليل SWOT، ومصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمي (QSPM)، ومصفوفة تحديد الموقع الاستراتيجي (SPACE)، والاختبارات الإحصائية الاستنتاجية (T-test) في البرامج المتخصصة (SPSS, Excel) أظهرت النتائج أن أهم نقاط القوة تشمل الخبرات العملية القيمة في مواجهة داعش (S1=0.240)، ووجود قوانين شاملة نسبياً (S2=0.197)، والقدرات البشرية-التخصصية (S3=0.234) لكن نقاط الضعف الرئيسية هي: التداخل الهيكلي وانعدام التنسيق بين المؤسسات الأمنية (W1=0.076)، والضعف الشديد في النظام القضائي للنظر في القضايا الأمنية (W2=0.061)،

والفساد الإداري-المالي ($W3=0.082$) ، وغياب إطار قانوني متماسك للتعاون مع الجيران ($W4=0.070$) تشمل الفرص البيئية الرئيسية الدعم الدولي ($O1=0.214$) ، وقدر مرجعية النجف على خلق الوحدة الوطنية ومواجهة التطرف ($O2=0.240$) ، والمبادرات الإقليمية المثبتة للاستقرار ($O3=0.160$) في المقابل، تشمل التهديدات الرئيسية الخلايا الإرهابية النائمة المتبقية ($T1=0.058$) ، وتدخلات القوى الإقليمية وخارج الإقليمية ($T2=0.060$) ، وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية ($T3=0.055$) ، والتهديدات السيبرانية ($T4=0.045$) ، والخلافات الحدودية ($T5=0.040$) .

يظهر تحليل مصفوفتي تقييم العوامل الداخلية والخارجية أن الوزن الترجيحي الحالي للعوامل الداخلية (٢.٣٥٠) والوزن المطلوب (٢.٨٧٠) ، وللعوامل الخارجية الحالي (١.٩٤٠) والمطلوب (٢.٥٣٠) ، مما يؤكد وجود فجوة استراتيجية كبيرة. وبإسقاط هذه الأوزان على مصفوفة SPACE ، تبين أن الموقع الاستراتيجي الحالي لوزارة الداخلية العراقية يقع في الربع الدفاعي (Defensive) ، والموقع المطلوب في الربع الهجومي (Aggressive) ، مما يشير إلى ضرورة انتقال جوهري من النهج السلبي إلى النهج الفعال والاستباقي. في النهاية، باستخدام مصفوفة QSPM ، تم حصر ست استراتيجيات رئيسية حسب الأولوية: (١) تعزيز وإصلاح النظام القضائي والقانوني كأعلى أولوية (جاذبية كلية ٢٠٠.٨٠) ، (٢) الدبلوماسية الثقافية-الاجتماعية بنهج أممي (١٩.٦٥) ، (٣) السيادة الأمنية وإضفاء الشرعية المؤسسية (١٩.٤٥) ، (٤) بناء المؤسسات وإنشاء آليات تنسيق مستدامة (١٨.٩٠) ، (٥) تأمين الاقتصاد ومكافحة الجرائم المالية (١٨.٤٥) ، (٦) تطوير التعاون الأمني الإقليمي والدولي (١٧.٥٠) . لكل استراتيجية، تم صياغة متطلبات التنفيذ في أربعة مجالات: الهيكلية، والموارد، والقوانين واللوائح، والمعرفية-التكنولوجية، وتم التحقق من صحتها باستخدام أساليب دلفي والاختبارات الإحصائية المعتمدة. تؤكد النتائج النهائية أن مكافحة المستدامة للجريمة المنظمة والإرهاب في العراق لن تكون ممكنة دون الانتقال من الإجراءات المقطعية والأزماتية إلى بناء المؤسسات، والتكامل القانوني، والتنسيق بين المؤسسات، والنظام القضائي الفعال. إن التنفيذ التدريجي والخطوة بخطوة للخطة الاستراتيجية المقترحة، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الداخلي والحدودي للعراق بشكل كبير وتقليل نقاط الضعف المؤسسية، يمكن أن يوفر نموذجاً مبتكراً ومحلياً للدول الأخرى في المنطقة في مواجهة التهديدات الهجينة المعاصرة. **الكلمات المفتاحية:** الخطة الاستراتيجية، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، العراق، الأمن الوطني، التقارب المؤسسي، مكافحة الإرهاب، تحليل SWOT ، النظام القضائي، مصفوفة QSPM.

١. المقدمة

تُعدّ مسألة الأمن واحدة من أقدم وأعمق الإشكاليات التي شغلت الفكر الإنساني والسياسي عبر العصور، فهي ليست مجرد غياب للخطر، بل هي حالة من الاطمئنان والاستقرار تمكن المجتمعات من ممارسة حياتها الطبيعية وتحقيق تطورها المنشود. وفي سياق العلاقات الدولية المعاصرة، الذي يتسم بالتشابك الوثيق بين المصالح والتهديدات، وتحول الصراعات من نمطها التقليدي إلى أنماط هجينة وغير متماثلة، برزت ظاهرتا الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي كأخطر التهديدات التي تعصف بكيان الدول، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على حد سواء. (Buzan & Wæver, 2003; Hoffman, 2006) فالإرهاب الدولي، بوصفه فعلاً عنيفاً موجهاً ضد المدنيين والأهداف الحيوية بدوافع سياسية أو دينية أو أيديولوجية متطرفة، لم يعد محصوراً في دولة بعينها، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود، تستفيد من ثغرات الأنظمة القانونية وضعف التنسيق الدولي. وفي المقابل، تطورت الجريمة المنظمة من أنشطة محلية (كالابتزاز والمقامرة) إلى شبكات ضخمة تمتد عبر القارات، تتاجر بالمخدرات والأسلحة والبشر، وتغسل الأموال، وتستغل الفساد الإداري لاختراق مؤسسات الدول. والأخطر من ذلك، هو التداخل المتزايد بين هاتين الظاهرتين، حيث أصبحت الجماعات الإرهابية تعتمد على شبكات الجريمة المنظمة في تمويل عملياتها، وأصبحت شبكات الجريمة المنظمة تستغل مناطق النزاع والفراغ الأمني لتوسيع نفوذها، مما خلق تهديداً مركباً يتطلب استجابات متكاملة وغير تقليدية (Madsen, 2020; Jespersen, 2018). وفي قلب هذه المنطقة المضطربة، يقع العراق كدولة محورية بامتياز في غرب آسيا. يتمتع العراق بموقع جيوسياسي حساس، إذ يجاور ست دول (تركيا، إيران، الكويت، السعودية، الأردن، سوريا)، ويمتلك منفذاً مائياً استراتيجياً هو الخليج العربي. كما يمتلك ثروات طبيعية هائلة، خاصة النفط والغاز، مما يجعله ساحة تنافس دائم للقوى الإقليمية والدولية. لكن هذا الموقع المتميز تحول إلى نقطة ضعف كبيرة في ظل الظروف التي مر بها العراق خلال العقدين الماضيين. فقد أدى سقوط النظام السياسي السابق في عام ٢٠٠٣، وانهيار هيكل الدولة الأمني والعسكري بالكامل، إلى خلق فراغ أمني واسع، تجلّى في ظهور فصائل مسلحة متعددة، وتغلغل الجماعات الإرهابية التكفيرية (خاصة تنظيم القاعدة ثم تنظيم داعش الذي سيطر على ثلث مساحة العراق في عام ٢٠١٤)، وتوسع شبكات تهريب المخدرات والأسلحة والبشر في المناطق الحدودية الوعرة (العامري، ٢٠١٧: Zegaoui, 2022). وعلى الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمواجهة هذه التهديدات، من خلال إقرار قوانين مثل قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، وتشكيل قوات أمنية مدعومة من التحالف الدولي، وخوض حرب شرسة ضد داعش استمرت ثلاث سنوات

وانتهت بتحرير كامل الأراضي العراقية في ديسمبر ٢٠١٧، إلا أن الواقع الأمني العراقي لا يزال يعاني من هشاشة كبيرة. فالعواصف الأمنية التي تمر بها المنطقة، والتدخلات الخارجية المستمرة (من تركيا، وإيران، والولايات المتحدة، والسعودية)، والنزاعات الداخلية السياسية، واستمرار نشاط الخلايا النائمة لداعش في المناطق الصحراوية والجبلية، وعودة تنظيم القاعدة للظهور بشكل متواضع، فضلاً عن تنامي الجريمة المنظمة في المدن الكبرى والمناطق الحدودية، كلها مؤشرات على فشل النهج الحالي في تحقيق أمن مستدام. يكمن جوهر المشكلة في أن السياسات والإجراءات الأمنية المطبقة في العراق، رغم وجود رصيد من القوانين والخبرات، تقتصر إلى الرؤية الاستراتيجية الشاملة والمؤسسية. فهي إجراءات مقطعية (Ad-hoc)، غالباً ما تكون ردود فعل على أزمات طارئة، وتفتقر إلى التنسيق الأفقي بين المؤسسات الأمنية (وزارة الداخلية، جهاز الأمن الوطني، جهاز المخابرات، الشرطة الاتحادية، حرس الحدود) والعمودي مع السلطة القضائية. وقد أدى تدخل الاختصاصات وضعف آليات التنسيق إلى هدر الموارد وإرباك العمليات، وعدم قدرة الدولة على استهداف الجذور الاجتماعية والاقتصادية للجريمة والإرهاب. وهذا الفراغ الاستراتيجي العميق هو الذي جعل العراق عرضة بشكل دائم لهذه التهديدات. وعليه، تتبع أهمية هذا البحث من كونه يحاول سد هذه الفجوة المعرفية والتطبيقية من خلال الإجابة عن سؤال مركزي: كيف يمكن تصميم خطة استراتيجية شاملة وقابلة للتنفيذ لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في العراق، بحيث تراعي الواقع المحلي المعقد والهياكل المؤسسية القائمة، وتستفيد من الفرص المتاحة، وتتجاوز التحديات الهيكلية، وترتقي بمكافحة هذه الظواهر من مستوى الإجراءات التفاعلية إلى مستوى البناء المؤسسي المستدام؟ ولاستكشاف هذا السؤال، سيتم تحليل البيئة الداخلية والخارجية للعراق باستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي الكمية والكيفية، وصياغة استراتيجيات عملياتية قابلة للقياس والتقييم.

٢. الإطار النظري والأدبيات السابقة

٢.١ المفاهيم الأساسية للبحث

أولاً: الخطة الاستراتيجية

تُعرف الخطة الاستراتيجية بأنها "جهد جماعي ومنظم لإنتاج قرارات وإجراءات أساسية تُشكل المنظمة (أو كيانات أخرى) وتوجهها، وهي وسيلة للتفكير والعمل والتعلم، ودليل لاتخاذ القرارات وتخصيص الموارد". (Bryson, 2011, p. 3) وتتكون من ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى هي تحديد الوضع الحالي (تحليل البيئة الداخلية والخارجية واستخلاص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات)، والمرحلة الثانية هي تحديد الوضع المطلوب (صياغة الرسالة والرؤية والأهداف الكبرى)، والمرحلة الثالثة هي تطوير الاستراتيجيات (صياغة واختيار الاستراتيجيات المثلى) (Bryson, 2018). وفي السياق الأمني، تعني الخطة الاستراتيجية الانتقال من الإدارة العشوائية للأزمات إلى الإدارة المنهجية المستندة إلى البيانات والمؤشرات.

ثانياً: الجريمة المنظمة

تُعرف الجريمة المنظمة بأنها "النشاط الإجرامي الذي تقوم به جماعات منظمة هرمياً، بهدف تحقيق منافع مادية أو سياسية، وذلك بصورة مستمرة ومنظمة، من خلال استخدام القوة أو التهديد بها أو الفساد". (UNODC, 2004) وتشمل أنشطتها الرئيسية: تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة، وغسل الأموال، والجرائم المالية المنظمة، والقرصنة، والابتزاز. وتتميز بخصائص؛ منها: الاستمرارية، والتنظيم الهرمي، واستخدام العنف، والتأثير على المؤسسات الحكومية عبر الفساد، والقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية. (Madsen, 2020)

ثالثاً: الإرهاب الدولي

يعرفه هوفمان (Hoffman, 2006) بأنه "الاستخدام غير المشروع للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات، بقصد التهريب أو الإكراه، من قبل جماعات أو أفراد، لأغراض سياسية أو دينية أو أيديولوجية، تتجاوز حدود دولة واحدة". ويتميز بكونه عملاً متعمداً يستهدف المدنيين، ويهدف إلى إحداث أثر نفسي واسع، ويرتبط غالباً بشبكات تمويل ولوجستية دولية. ومثل تنظيم داعش في العراق نموذجاً صارخاً لهذا النوع من الإرهاب، حيث جمع بين الأيديولوجية المتطرفة والقدرات العسكرية وشبكات التمويل غير المشروعة. (Zegaoui, 2022)

رابعاً: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

تشير الأدبيات المعاصرة إلى وجود "تداخل وظيفي" بين الجريمة المنظمة والإرهاب، إذ تعتمد الجماعات الإرهابية على شبكات الجريمة المنظمة لتمويل عملياتها (عبر تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر)، بينما تستفيد شبكات الجريمة المنظمة من الفوضى الأمنية التي تخلقها الجماعات الإرهابية لتوسيع نشاطها. (Jespersion, 2018) هذا التداخل جعل من الضروري التعامل مع الظاهرتين كتهديد هجين واحد يتطلب استراتيجيات موحدة ومتكاملة.

٢.٢ النظريات المؤطرة للبحث

اعتمد هذا البحث على أربعة أطر نظرية رئيسية لتحليل الديناميكيات الأمنية في العراق، ولكل منها قدرة تفسيرية لجانب معين من جوانب المشكلة: **نظرية الترابط المتبادل**

طرحها روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما الشهير "القوة والترابط المتبادل" (١٩٧٧) كرد على المدرسة الواقعية التي تهتم بالقوة العسكرية فقط. وتؤكد هذه النظرية أن الدول في العصر الحديث أصبحت مترابطة بشكل عميق في المجالات الاقتصادية، والمالية، والبيئية، والأمنية، مما يجعل الاعتماد المتبادل سمة أساسية للعلاقات الدولية. وبالتالي، فإن الأمن لم يعد سلعة وطنية يمكن تأمينها بشكل منفرد، بل أصبح سلعة إقليمية ودولية تتطلب تعاوناً مؤسسياً وتنسيقاً للمعلومات. (Baldwin, 1980) وفي حالة العراق، تُظهر هذه النظرية أن مكافحة الإرهاب العابر للحدود تتطلب تعاوناً وثيقاً مع الجيران (تركيا، إيران، الأردن، السعودية) والقوى الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي)، وأي خطة استراتيجية يجب أن تتضمن آليات للتعاون المؤسسي والمعلوماتي والقضائي (رسول، ٢٠٢٢).

النظرية البنائية

أسسها ألكسندر وندت في مقاله "الفوضى هي ما تصنعه الدول" (١٩٩٢)، وتعارض الافتراضات المادية للواقعية والليبرالية، وتؤكد دور الأفكار، والهويات، والمعايير، والخطابات في تشكيل الواقع السياسي والأمني. وفقاً لهذه النظرية، لا تكتسب التهديدات معناها الموضوعي إلا من خلال كيفية إدراكها وتفسيرها اجتماعياً. وفي البيئة العراقية، تلعب الهويات المذهبية والعرقية، والخطابات التاريخية، ودور المرجعية الدينية، دوراً محورياً في تشكيل تصورات الفصائل السياسية المختلفة لقضية الإرهاب والجريمة المنظمة. فغياب خطاب وطني جامع يعيد تعريف "العدو" و"المصلحة الوطنية" يعد أحد أسباب فشل التنسيق الأمني (يونس، ٢٠١٩؛ النيه، ٢٠١٩).

نظرية مدرسة كوبنهاغن

طورها باري بوزان وأولي ويفر وياب دي وايلد في كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" (١٩٩٨). وتقدم المفهوم المحوري "التأمين (Securitization)"، وهو العملية التي يتم من خلالها تقديم قضية ما على أنها تهديد وجودي للدولة أو المجتمع، مما يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية. كما تقدم مفهوم "مجمعات الأمن الإقليمي (Regional Security Complexes)"، الذي يفترض أن التهديدات الأمنية تتشكل في أقاليم جغرافية محددة، حيث يرتبط أمن الدول بعضها ببعض. (Buzan & Wæver, 2003) ويعتبر العراق جزءاً من مجمع أمني شرق أوسطي، حيث تنتقل التهديدات كالإرهاب وتهريب المخدرات عبر الحدود بسهولة، مما يؤكد أن أمن العراق مرهون باستقرار المنطقة بأكملها.

نظرية توازن القوى والأمن الإقليمي:

تعود جذورها إلى الفكر الواقعي الكلاسيكي، وتفترض أن الدول تسعى للحفاظ على بقائها من خلال منع أي قوة من الهيمنة عليها، وذلك عبر التحالفات أو التسلح. وقد وسع بوزان وويفر هذه النظرية لتشمل المستوى الإقليمي. (Buzan & Wæver, 2003) وفي سياق العراق، تفسر هذه النظرية السياسة الخارجية العراقية التي تحاول دائماً الحفاظ على توازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية المتنافسة (إيران من جهة، وتركيا والسعودية من جهة أخرى). أي خلل في هذا التوازن يؤدي إلى تدخل خارجي يضعف الأمن الداخلي (عبدالجواد، ٢٠٠٠).

٢.٣ أبعاد مكافحة الجريمة والإرهاب في العراق (نموذج الأبعاد الأربعة)

بناءً على الأدبيات النظرية وتحليل الوثائق والمقابلات الاستكشافية، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسية تتفاعل لتشكيل التهديدات الأمنية في العراق، وهي الأساس الذي تم على أساسه تصميم استبيان العوامل البيئية:

أ- البعد الثقافي-الاجتماعي

يشمل هذا البعد الهوية الوطنية، والدين والمذهب، ووسائل الإعلام، ودور منظمات المجتمع المدني، والدبلوماسية العامة. وفي العراق، يُعد الدين والمذهب عنصراً مزوجاً؛ فهو من جهة أداة للتماسك الاجتماعي والتعبئة الوطنية في مواجهة التطرف، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون أداة للانقسام إذا تم تسييسه. وقد أظهرت النتائج أن قدرة المرجعية الدينية في النجف على خلق الوحدة الوطنية تمثل فرصة استراتيجية كبرى (الجنابي، ٢٠١٧؛ قيراط، ٢٠١٧). كما أن ضعف الدبلوماسية الثقافية العراقية على المستوى الإقليمي ساهم في تنامي الصور النمطية السلبية والتدخلات الفكرية الخارجية (فهد، ٢٠٢٤).

ب- البعد الاقتصادي:

يرتبط الأمن الاقتصادي بقدرة الدولة على تأمين التدفق المستدام للموارد ومكافحة الجرائم المالية والتهريب. يعاني العراق من هشاشة هيكلية تتمثل في الاعتماد شبه الكامل على عائدات النفط (أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات)، وضعف القطاع الصناعي والزراعي، وانتشار التهريب في المناطق

الحدودية، وعدم استقرار النظام النقدي. وتشكل جرائم غسل الأموال وتهريب العملة تهديداً خطيراً للاقتصاد الوطني، وهي مرتبطة بشكل وثيق بشبكات الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب (داخل، ٢٠١٩؛ العبيدي، ٢٠٢٢).

ج- البعد السياسي:

يتعلق بهياكل الحوكمة، والنظام السياسي، وطبيعة النخب الحاكمة. يعاني العراق من نظام سياسي توافقي (محاصصة طائفية وعرقية) أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وجعل المؤسسات الأمنية مرآة للتنافسات السياسية بدلاً من أن تكون مؤسسات مهنية. وقد أدى تعدد التيارات السياسية وغياب الإجماع الوطني إلى عدم القدرة على تشكيل سياسة خارجية وداخلية موحدة في مجال مكافحة الإرهاب. كما أن الخلافات الحدودية مع الجيران (خاصة مع تركيا وإيران والكويت) تظل مصدراً للتوتر واستغلال من قبل الجماعات المسلحة (العامري، ٢٠١٧؛ الحيدري، ٢٠١٢).

د- البعد العسكري-الدفاعي:

يتعلق بالقدرات الردعية للقوات المسلحة، وهيكل القوات، والأمن الحدودي، ومكافحة التهديدات السيبرانية. على الرغم من امتلاك العراق خبرات عملياتية كبيرة (خاصة في مواجهة داعش)، إلا أن هيكل القوات لا يزال يعاني من ازدواجية القيادة، وضعف التنسيق بين الجيش والشرطة والاستخبارات، ونقص كبير في التجهيزات الحديثة على الحدود، مما يسمح بتسلل العناصر الإرهابية وتهريب البضائع. كما أن التهديدات السيبرانية أخذت في التزايد ضد البنى التحتية الحيوية (عبدالعزیز، ٢٠٢٢).

٢.٤ استعراض الأدبيات السابقة وتحليل الفجوات

تم استعراض مجموعة واسعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الأمن والجريمة والإرهاب في العراق والمنطقة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

الدراسات العربية (المحلية والإقليمية)

تناولت دراسات العامري (٢٠١٧) الأزمة الأمنية في العراق، وأرجعت أسبابها إلى تنوع التهديدات وضعف المؤسسات، وقدم توصيات استراتيجية عامة. وركزت دراسة داخل (٢٠١٩) على أنواع الجريمة المنظمة في العراق، معتبراً أن تهريب المخدرات والأسلحة هو الأبرز، وأرجع ذلك إلى ضعف القوانين وغياب التنسيق المؤسسي. أما دراسة قيراط (٢٠١٧) فتناولت دور الإعلام في مكافحة الإرهاب، وأكد على أهمية الشفافية الإعلامية في بناء الثقة، لكنه لم يستند إلى بيانات ميدانية. وقدمت دراسة النيه (٢٠١٩) نقداً مهماً للدراسات الأمنية العربية، مشيرة إلى طابعها التطبيقي الوصفي وضعف التنظير فيها. بينما تناولت دراسة عبدالعزيز (٢٠٢٢) التهديدات الهجينة (السيبرانية والذكاء الاصطناعي) كأحد أهم التحديات المستقبلية.

الدراسات الأجنبية:

ركزت دراسة جيسبيرسون (Jespersen, 2018) على مكافحة الجريمة المنظمة في دول ما بعد النزاع، وأكدت أن إعادة بناء المؤسسات القضائية هي الأولوية القصوى. وأظهرت دراسة واسيني وآخرون (Ouassini & Ouassini, 2019) أن الاستراتيجيات العسكرية البحتة في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط ذات فاعلية محدودة، وتحتاج لمقاربات اجتماعية واقتصادية. وأكدت دراسة مادنسن (Madsen, 2020) على ضرورة تعزيز التنسيق الاستخباراتي والقضائي الدولي. وركزت دراسة غولد (Gould, 2021) على النظام القضائي في الدول الهشة، وخلصت إلى أن ضعف الأنظمة القضائية هو العائق الأكبر أمام مكافحة الإرهاب. وأخيراً، قدمت دراسة زالوزنوا وآخرون (Zaloznova, Serdiuk & Petrova, 2023) نموذجاً للتقارب المؤسسي في أوكرانيا، والذي يمكن الاستفادة منه في سياق العراق.

تحليل الفجوات:

على الرغم من ثراء هذه الأدبيات، إلا أن هناك فجوة واضحة يتمثل في عدم وجود دراسة منهجية وشاملة تقدم خطة استراتيجية متكاملة (تتضمن تحليلاً للبيئة، وصياغة رؤية، وتحديد استراتيجيات، ومتطلبات تنفيذ) لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في العراق. فمعظم الدراسات إما ركزت على جانب نظري، أو قدمت توصيات عامة دون تفصيل تنفيذي، أو تناولت العراق كحالة عابرة ضمن دراسات إقليمية أوسع. هذا البحث يحاول سد هذه الفجوة من خلال تقديم خطة قابلة للتنفيذ تستند إلى بيانات ميدانية وتحليل كمي دقيق.

٣. منهجية البحث

٣.١ نوع البحث ومنهجه

يُصنف هذا البحث من حيث الهدف ضمن البحوث التطبيقية-التطويرية، حيث لا يقتصر على وصف الواقع، بل يهدف إلى تقديم أداة عملية (خطة استراتيجية) قابلة للاستخدام المباشر من قبل صناع القرار في وزارة الداخلية والمؤسسات الأمنية العراقية. ومن حيث المنهج، فهو وصفي-تحليلي يعتمد على المدخل المختلط (Mixed Methods) الذي يجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، وهو مناسب للدراسات المعقدة التي تتطلب فهماً عميقاً للسياق (وصف نوعي) وتعميماً إحصائياً (كمي). (Creswell & Plano Clark, 2018) كما يُعد من نوع دراسة الحالة السياقية (Case-Study)، حيث يركز على تحليل حالة العراق كسياق فريد.

٣.٢ مجتمع البحث وعينة الدراسة

انقسم مجتمع البحث إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى (للمقابلات الاستكشافية):

تكونت من (١٥) خبيراً بارزاً في المجالات الأمنية والقضائية والاستخباراتية والتفزيونية، تم اختيارهم بطريقة هادفة (Purposive) بناءً على خبرتهم التي لا تقل عن ٢٠ عاماً، وشغلهم لمناصب استراتيجية (مثل قادة ألوية، قضاة محكمة عليا، مدراء عامين في الاستخبارات). واستمرت المقابلات حتى مرحلة الإشباع النظري (Theoretical Saturation)، وهي النقطة التي لم تعد تظهر فيها معلومات جديدة. (Charmaz, 2014)

المجموعة الثانية (للاستبيان):

تكونت من (٧٠) مديراً وخبيراً، تم اختيارهم من المؤسسات التالية: وزارة الداخلية (نواب ومديرون أمنيون)، أجهزة الاستخبارات والأمن الوطني، رئاسة القضاء، هيئة حرس الحدود، والجامعات العسكرية ومراكز الدراسات الاستراتيجية. نظراً لصغر حجم المجتمع الإحصائي وندرته، تم استخدام أسلوب الحصر الشامل (Census Method)، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد المجتمع (٧٠) واستعادة (٦٤) استبياناً صالحاً للتحليل، أي بنسبة استجابة ٩١.٤٪.

٣.٣ أدوات جمع البيانات

استخدم البحث ثلاث أدوات رئيسية متكاملة:

١. الدراسات المكتبية: (Desk Research) وهي مراجعة منهجية للقوانين العراقية (قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣، قانون وزارة الداخلية، قانون الأمن الوطني)، والمعاهدات الحدودية الثنائية (معاهدة الجزائر ١٩٧٥ مع إيران، ومذكرات التفاهم مع تركيا)، والتقارير الرسمية للمنظمات الدولية (تقارير بعثة الأمم المتحدة UNAMI، وتقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، وتقارير الإنتربول)، بالإضافة إلى الأبحاث الأكاديمية المنشورة في المجالات المحكمة.

٢. المقابلة شبه المنظمة: (Semi-structured Interviews) تم إجراء مقابلات متعمقة مع الخبراء، وتمحورت حول أربعة محاور رئيسية (البيئة الثقافية-الاجتماعية، البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية، البيئة العسكرية-الدفاعية). وتم تصميم دليل المقابلة ليشمل أسئلة مفتوحة تشجع الخبراء على تقديم تحليلاتهم الخاصة وتصوراتهم للواقع، مما أتاح استخلاص عوامل بيئية لم تكن موجودة في الأدبيات.

٣. الاستبيان: (Questionnaire) تم تصميم استبيان مغلق متعدد الخيارات، وتكون من جزأين: الجزء الأول لجمع البيانات الديموغرافية، والجزء الثاني لتقييم العوامل البيئية (الداخلية والخارجية) بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (١=ضعيف جداً، ٥=قوي جداً)، ويتضمن أسئلة حول نقاط القوة (٥ عوامل)، نقاط الضعف (١٣ عاملاً)، الفرص (٧ عوامل)، والتهديدات (٩ عوامل)، بإجمالي ٣٤ عاملاً رئيسياً. كما تضمن الاستبيان أسئلة حول خصائص الرؤية (٦ خصائص).

٣.٤ صدق وثبات الأداة

صدق المحتوى الظاهري: تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين (١٢ خبيراً) من أساتذة الإدارة الاستراتيجية والأمن، وتم تعديل الصياغة وحذف العبارات غير الواضحة بناءً على ملاحظاتهم.

صدق المحتوى: (Content Validity) تم حسابه باستخدام معامل لاوشه (Lawshe's CVR)، الذي يقيس ضرورة كل عبارة وارتباطها بمجال المحتوى. الصيغة الرياضية $CVR = (N_e - N/2) / (N/2)$ ، حيث N_e هو عدد الخبراء الذين قيموا العبارة بأنها "ضرورية"، و N هو العدد الكلي للخبراء. وبما أن عدد الخبراء هو (١٢)، فإن القيمة الحرجة (الحد الأدنى المقبول) وفقاً لجدول لاوشه هي 0.59. وبناءً على ذلك، تم حذف العبارات التي حصلت على قيم أقل من 0.59، وبقي في الاستبيان ٣٠ عبارة صالحة.

الثبات (Reliability): تم قياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي يقيس الاتساق الداخلي للعبارات. تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من ٢٠ خبيراً (خارج العينة الأساسية)، وبلغت قيمة ألفا 0.786، وهي أعلى من القيمة المقبولة علمياً (٠.٧٠)، مما يشير إلى ثبات مرتفع للأداة. (Field, 2013)

٣.٥ أساليب التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات الكمية والنوعية باستخدام مجموعة من الأساليب التي تتناسب مع طبيعة البحث:

• **تحليل المحتوى الكيفي (Qualitative Content Analysis):** لتحليل مضمون المقابلات واستخلاص الموضوعات الرئيسية (Krippendorff, 2018).

• **نموذج تحليل SWOT:** لتصنيف العوامل البيئية المستخلصة إلى نقاط قوة (S)، نقاط ضعف (W)، فرص (O)، وتهديدات (T).

• **مصفوفة تقييم العوامل الداخلية (IFE) والخارجية (EFE):** لحساب الأوزان الترجيحية للعوامل وتحديد الموقع الاستراتيجي الرقمي (Hair et al., 2014).

• **مصفوفة تحديد الموقع الاستراتيجي وتقييم الفعل (SPACE):** لتحديد موقع المنظمة في أحد الأرباع (هجومية، تنافسية، دفاعية، محافظ) وتحديد فجوة الأداء.

• **مصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمي (QSPM):** لتحديد أولويات الاستراتيجيات بناءً على جاذبيتها النسبية، باستخدام آراء الخبراء في تحديد أوزان الجاذبية.

• **اختبار تي لعينة واحدة (One-Sample T-Test):** لاختبار مدى اتفاق مجتمع الخبراء على خصائص الرؤية ومتطلبات التنفيذ، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪ (قيمة $p < 0.05$ تم استخدام برنامجي SPSS الإصدار ٢٦ و Microsoft Excel).

٤. النتائج والتحليل (Results and Analysis)

٤.١ نتائج تحليل البيانات الديموغرافية

أظهرت البيانات الديموغرافية للمستجيبين (٦٤ مستجيباً) أن ٨٤.٤٪ منهم من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، وأن ١٠٠٪ منهم يمتلكون خبرة عملية لا تقل عن ١٥ سنة في مجالاتهم، كما أن ٧٦.٦٪ منهم يشغلون مناصب قيادية (مدير عام أو ما يعادله) أو استشارية في المؤسسات الأمنية والقضائية. تشير هذه النسب إلى المستوى العالي من الكفاءة والخبرة لدى عينة البحث، مما يعزز الثقة في صحة النتائج المستخلصة.

٤.٢ صياغة الرؤية الاستراتيجية وأهدافها

تم صياغة الرؤية المستقبلية (حتى أفق ٢٠٣٥ ميلادي) بناءً على توليف آراء الخبراء والأدبيات النظرية، وجاءت على النحو التالي: "العراق، دولة آمنة ومستقرة ذات نظام مؤسسي وقانوني فعال في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، قائم على سيادة القانون، والتنسيق المؤسسي، والمشاركة الاجتماعية، والتعاون الإقليمي والدولي؛ مع الانتقال من الإجراءات الأمنية المقطعية والتفاعلية نحو النموذج المؤسسي والوقائي المستدام".

ولاختبار مدى قبول هذه الرؤية من قبل الخبراء، تم عرضها مع ست خصائص رئيسية للرؤية (واقعية، طموحة، محفزة، مرنة، شفافة، محددة زمنياً) وتم تطبيق اختبار T-test لعينة واحدة. أظهرت النتائج (الجدول ١) أن جميع قيم T المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية (٢.٠) عند مستوى دلالة ٠.٠٥، مما يعني موافقة الخبراء على جميع الخصائص. وكانت خاصية "المرونة والاستجابة للمتغيرات البيئية" الأعلى تقيماً (متوسط = ٤.٧٥، $T = 10.45$)، مما يعكس إدراك الخبراء لطبيعة البيئة العراقية المتقلبة. بينما كانت خاصية "المحفزة والملهمة" الأدنى (متوسط = ٤.٣٥)

لكنها ما زالت مرتفعة. الجدول (١): نتائج اختبار T-test لخصائص الرؤية

الخاصية	المتوسط	T-test	مستوى الدلالة (Sig.)
واقعية وقابلة للتحقيق	4.65	13.12	0.000
طموحة وتتسم بالتحدي	4.45	11.85	0.000

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٧) أيلول لسنة ٢٠٢٦

الخاصية	المتوسط	T-test	مستوى الدلالة (Sig.)
محفزة وملهمة	4.35	10.03	0.000
مرنة ومستجيبة للمتغيرات البيئية	4.75	10.45	0.000
شفافة وموجهة للإجراءات	4.55	22.10	0.000
ذات أفق زمني محدد	4.50	11.05	0.000

٤.٣ تحديد العوامل البيئية (SWOT) وتقييمها

من خلال دمج نتائج الدراسات المكتبية والمقابلات، تم تحديد (٣٤) عاملاً بيئياً رئيسياً، موزعة كالتالي: (٥) نقاط قوة، (١٣) نقطة ضعف، (٧) فرص، (٩) تهديدات. وبناءً على آراء الخبراء، تم منح كل عامل وزناً (مجموع الأوزان = ١.٠) وتقييماً (من ١ إلى ٤ للعوامل الداخلية، ومن ١ إلى ٤ للعوامل الخارجية). تم حساب الأوزان الترجيحية (الوزن × التقييم) للحالة الحالية والمطلوبة (المطلوب يعني الحالة التي يجب أن تكون عليها العوامل لتحقيق الرؤية).

أولاً: تحليل العوامل الداخلية: (IFE Matrix)

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
نقاط القوة (S)						
S1	الخبرات العملية القيمة في مواجهة داعش	0.065	3.7	0.240	4.0	0.260
S2	وجود قوانين شاملة نسبياً (قانون مكافحة الإرهاب)	0.058	3.4	0.197	4.0	0.232
S3	القدرات البشرية والتخصصية في المؤسسات الأمنية	0.060	3.9	0.234	4.0	0.240
S4	العلاقات العشائرية الداعمة في المناطق الحدودية	0.042	3.0	0.126	3.5	0.147
S5	وجود وسائل إعلام وطنية للتوعية	0.035	2.8	0.098	3.5	0.122

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٧) أيلول لسنة ٢٠٢٦

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
نقاط الضعف (W)						
W1	عدم التكامل في الإدارة والتنسيق بين المؤسسات	0.063	1.2	0.076	2.0	0.126
W2	الضعف في النظام القضائي وبطء النظر في القضايا	0.061	1.0	0.061	2.0	0.122
W3	الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الأمنية	0.055	1.5	0.082	2.0	0.110
W4	غياب إطار قانوني متماسك للتعاون مع الجيران	0.050	1.4	0.070	2.0	0.100
W5	ضعف البنى التحتية الحدودية وأنظمة التفقيش	0.045	1.3	0.058	2.0	0.090
W6	الاعتماد الشديد على عائدات النفط	0.040	1.6	0.064	2.5	0.100
W7	البيروقراطية المعقدة وغير الفعالة	0.038	1.5	0.057	2.0	0.076
W8	غياب نظام تعليم وتوعية وقائي	0.035	1.8	0.063	2.5	0.087
W9	التنوع العرقي والمذهبي (يتطلب نهجاً شمولياً)	0.030	2.0	0.060	3.0	0.090
W10	تعدد وتنوع الفاعلين الأمنيين وغياب مرجعية تنسيق	0.028	1.7	0.048	2.5	0.070
W11	ضعف الرقابة البرلمانية على الأجهزة الأمنية	0.025	2.0	0.050	3.0	0.075

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٧) أيلول لسنة ٢٠٢٦

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
W12	نقص التجهيزات الحديثة للشرطة والاستخبارات	0.022	2.2	0.048	3.5	0.077
W13	ضعف الرواتب والحوافز المادية للكوادر الأمنية	0.018	2.5	0.045	3.5	0.063
	المجموع الكلي	1.000		2.350		2.870

تفسير مصفوفة IFE: الوزن الترجيحي الحالي (٢.٣٥٠) أقل من المعدل الطبيعي (٢.٥)، مما يشير إلى أن البيئة الداخلية تعاني من ضعف عام. ويعود هذا الضعف بشكل رئيسي إلى نقاط الضعف الهيكلية (W1, W2, W3). أما الوزن المطلوب (٢.٨٧٠) فيعكس إمكانية تحسين الأداء الداخلي من خلال معالجة هذه العوامل، خاصة النظام القضائي والتنسيق المؤسسي.

ثانياً: تحليل العوامل الخارجية: (EFE Matrix)

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
الفرص (O)						
O1	الدعم الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب	0.055	3.9	0.214	4.0	0.220
O2	قدرة مرجعية النجف على خلق الوحدة الوطنية	0.060	4.0	0.240	4.0	0.240
O3	المبادرات الإقليمية المثبتة للاستقرار	0.050	3.2	0.160	4.0	0.200
O4	ممرات العبور الاقتصادية وقدرة التعاون الإقليمي	0.045	3.0	0.135	3.5	0.157
O5	وسائل الإعلام الدولية الداعمة لمكافحة الإرهاب	0.040	3.5	0.140	4.0	0.160

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٧) أيلول لسنة ٢٠٢٦

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
O6	وجود خبرات دولية قابلة للاستشارة والتدريب	0.035	3.3	0.115	3.5	0.122
O7	تحول النظام الدولي نحو التعددية القطبية	0.030	2.8	0.084	3.5	0.105
التحديات (T)						
T1	الجماعات الإرهابية المتبقية (خلايا نائمة)	0.058	1.0	0.058	2.0	0.116
T2	تدخلات القوى الإقليمية وخارج الإقليمية	0.055	1.1	0.060	2.0	0.110
T3	انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تهريب المخدرات، البشر)	0.050	1.3	0.065	2.0	0.100
T4	التحديات السيبرانية والجرائم الإلكترونية	0.045	1.4	0.063	2.5	0.112
T5	الخلافات الحدودية واستغلالها من قبل الجماعات	0.040	1.2	0.048	2.5	0.100
T6	نفوذ الكيان الصهيوني ودعمه للجماعات الانفصالية	0.035	1.5	0.052	2.5	0.087
T7	العقوبات الدولية وتأثيرها على الاقتصاد والأمن	0.032	1.6	0.051	2.5	0.080
T8	محاولة بعض الدول خلق خطابات تفرقة مذهبية	0.028	1.8	0.050	3.0	0.084

الرمز	العامل	الوزن	التقييم الحالي	الوزن الترجيحي الحالي	التقييم المطلوب	الوزن الترجيحي المطلوب
T9	تنافس القوى الكبرى (أمريكا- الصين-روسيا) في المنطقة	0.025	2.0	0.050	3.0	0.075
المجموع الكلي	1.000		1.940		2.530	

تفسير مصفوفة EFE: الوزن الترجيحي الحالي (١.٩٤٠) أقل بكثير من المعدل الطبيعي (٢.٥)، مما يؤكد أن التهديدات (T1, T2, T3) خاصة تهيمن على البيئة الخارجية الحالية، وأن العراق لا يستغل الفرص المتاحة بشكل كافٍ. أما الوزن المطلوب (٢.٥٣٠) فيشير إلى أنه من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة، يمكن تحويل التهديدات إلى تحديات يمكن التحكم بها، والاستفادة القصوى من الفرص خاصة O1 و O2).

٤.٤ تحديد الموقع الاستراتيجي باستخدام مصفوفة SPACE تحليل الفجوة)

تم حساب إحداثيات الموقع الاستراتيجي الحالي والمطلوب من خلال دمج نتائج المصفوفتين الداخلية والخارجية:

- **الإحداثي السيني: (FS + CA)** يمثل القوة المالية والقدرة التنافسية (تم حسابها كمعدل للعوامل الداخلية).
 - **الإحداثي الصادي: (ES + IS)** يمثل الاستقرار البيئي وقوة الصناعة (تم حسابها كمعدل للعوامل الخارجية).
- وبعد التطبيق، كانت النتائج:

- **الموقع الحالي** → (2.35, 1.94) يقع في الربع الدفاعي (Defensive)، مما يعني أن الاستراتيجيات الحالية تركز على تقليل نقاط الضعف وتجنب التهديدات (ردود فعل).
- **الموقع المطلوب** → (2.87, 2.53) يقع في الربع الهجومي (Aggressive)، مما يتطلب استراتيجيات تركز على استغلال نقاط القوة لاستغلال الفرص ومواجهة التهديدات بشكل استباقي.

تحليل الفجوة: تشير المسافة الواضحة بين النقطتين إلى وجود فجوة استراتيجية كبرى. ولا يمكن سد هذه الفجوة إلا من خلال تحول جوهري في فلسفة العمل الأمني، من فلسفة "احتواء الأزمة" إلى فلسفة "بناء الدولة والقدرات".

٤.٥ صياغة الاستراتيجيات وتحديد الأولويات باستخدام مصفوفة QSPM

بعد تحديد العوامل البيئية والموقع الاستراتيجي، تم تنظيم ورش عمل مع الخبراء لصياغة استراتيجيات باستخدام مصفوفة TOWS (مزيج العوامل). تم حصر (١٧) استراتيجية قطاعية مثل استراتيجيات SO التي تعتمد على القوة والفرص، واستراتيجيات WO التي تعالج الضعف بالفرص. (ثم تم دمجها في ست استراتيجيات رئيسية شاملة، وتم تقييم جاذبيتها النسبية باستخدام مصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمي (QSPM)، حيث طُلب من الخبراء تقييم كل استراتيجية بناءً على عوامل الجذب الداخلية والخارجية (مجموع الجاذبية الكلية = مجموع حاصل ضرب أوزان العوامل في درجات الجاذبية لكل استراتيجية). الجدول (٢): تحديد أولويات الاستراتيجيات الرئيسية باستخدام QSPM

الترتيب	الاستراتيجية الرئيسية	الجاذبية الكلية
الأولى	تعزيز وإصلاح النظام القضائي والقانوني (إصلاح قوانين مكافحة الإرهاب، إنشاء محاكم متخصصة، تسريع التقاضي، تدريب القضاة، تنسيق قضائي دولي)	20.80

الترتيب	الاستراتيجية الرئيسية	الجاذبية الكلية
الثانية	الدبلوماسية الثقافية-الاجتماعية بنهج أمني (تشكيل مجمع العلماء، إقرار بروتوكول إعلامي، برامج تعليمية للوقاية من التطرف، تعزيز دور المرجعية الدينية)	19.65
الثالثة	السيادة الأمنية وإضفاء الشرعية المؤسسية (توضيح الإجراءات، إنشاء آليات رقابية، وضع مؤشرات أداء، تعزيز المساءلة)	19.45
الرابعة	بناء المؤسسات وإنشاء آليات تنسيق مستدامة (إنشاء مجلس الأمن الوطني الأعلى، أنظمة قياسات حيوية، نظام اتصال ساخن، قاعدة بيانات موحدة للتهديدات)	18.90
الخامسة	تأمين الاقتصاد ومكافحة الجرائم المالية (تعزيز النظام المصرفي، وحدات معلومات مالية، شفافية الاقتصاد الحدودي، دعم القطاع الخاص في الاستثمارات الأمنية)	18.45
السادسة	تطوير التعاون الأمني الإقليمي والدولي (مناورات مشتركة، نظام لمكافحة الإرهاب السيبراني، اتفاقيات حدودية، إنشاء آليات لاسترداد المجرمين)	17.50

تفسير نتائج QSPM: حظيت استراتيجية الإصلاح القضائي بأعلى جاذبية (٢٠.٨٠)، مما يعكس إجماع الخبراء على أن النظام القضائي هو العمود الفقري لأي جهد أمني. فالقوانين غير المطبقة والمحاكم البطيئة تجعل كل الجهود الأمنية الأخرى غير مجدية. وجاءت الاستراتيجية الثانية (الدبلوماسية الثقافية) كأولوية ثانية، مما يؤكد أهمية البعد الناعم (Soft Power) في مواجهة التطرف، وأن الحل العسكري وحده غير كافٍ. بينما جاءت استراتيجية التعاون الإقليمي في المرتبة الأخيرة، ليس لأنها غير مهمة، ولكن لأن الخبراء يرون أن بناء القاعدة الداخلية (القضائية والمؤسسية) يجب أن يسبق الانفتاح الإقليمي الواسع، وإلا سيكون العراق طرفاً ضعيفاً في أي تعاون دولي.

٥. الاستنتاجات (Conclusions)

في ضوء التحليل الكمي والنوعي الشامل، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

١. **أولوية الإصلاح الجوهري:** أثبت البحث أن مكافحة المستدامة للجريمة المنظمة والإرهاب في العراق تتطلب تحولاً جذرياً من النهج التفاعلي (إدارة الأزمات) إلى النهج المؤسسي الاستباقي (بناء الدولة). لا يمكن للقوات الأمنية وحدها، مهما كانت كفاءتها، أن تحقق الأمن في ظل نظام قضائي مشلول وهياكل إدارية فاسدة ومتداخلة.
٢. **فجوة استراتيجية خطيرة:** أظهر تحليل SPACE وجود فجوة كبيرة بين الواقع (الربع الدفاعي) والطموح (الربع الهجومي). سد هذه الفجوة يتطلب استثماراً طويلاً في بناء القدرات المؤسسية (الهيكليّة والبشرية)، وليس مجرد زيادة الإنفاق العسكري الآني.
٣. **أهمية البعد الناعم:** حظيت استراتيجيات البعد الناعم (الدبلوماسية الثقافية والإصلاح القضائي) بأولوية متقدمة، مما يؤكد أن الحل الأمني في العراق لا يمكن أن يكون عسكرياً بحتاً، بل يجب أن يدمج الأبعاد الاجتماعية والدينية والقانونية، وأن تكون المرجعية الدينية (النجف) شريكاً استراتيجياً في هذه المعركة الفكرية.
٤. **الاعتماد المتبادل مع الإصلاح الداخلي:** على الرغم من أهمية التعاون الإقليمي، إلا أن البحث أكد ضرورة أن يسبقه إصلاح داخلي عميق، وإلا فإن العراق سيصبح رهينة للقوى الإقليمية، وسيكون التعاون أداة هيمنة وليس أداة أمن جماعي.
٥. **إمكانية التحقق والنمذجة:** أثبتت المنهجية المتبعة (المزاوجة بين التحليل الكمي والكيفي وأدوات التخطيط الاستراتيجي) أنها نموذج فعال وقابل للتطبيق في سياق الدول الهشة، ويمكن تعميمها على دول أخرى في المنطقة تواجه تحديات مماثلة.
٦. **التوصيات (Recommendations)**

٦.١ التوصيات التطبيقية

استناداً إلى الاستراتيجيات الست المحددة، يوصي الباحث الجهات المعنية (وزارة الداخلية، رئاسة القضاء، مجلس الأمن الوطني) بما يلي:

١. في مجال النظام القضائي والقانوني:

- الإسراع في إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المحافظات الرئيسية (بغداد، البصرة، نينوى، ديالى).
- تنظيم دورات تدريبية مكثفة للقضاة وأعضاء النيابة العامة حول جرائم تمويل الإرهاب وغسل الأموال والأدلة الرقمية، بالتعاون مع منظمات دولية (UNODC).
- مراجعة شاملة لقانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ لسد الثغرات التي تسمح للمتهمين بالإفلات من العقاب، مع ضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

٢. في مجال بناء المؤسسات والتنسيق:

- تفعيل "مجلس الأمن الوطني الأعلى" فوراً باعتباره المظلة العليا للتنسيق بين الوزارات الأمنية والقضائية، مع إنشاء أمانة فنية دائمة ومختبر تفكير (Think Tank) لتحليل التهديدات.
- اعتماد نظام "الموظف الأمني الواحد" لتوحيد قنوات الاتصال بين الأجهزة الاستخبارية والشرطية والقضائية، لتجنب الازدواجية وتبادل المعلومات في الوقت الفعلي.

٣. في مجال الأمن الحدودي والبنى التحتية:

- إطلاق مشروع "الحدود الذكية" كخطة وطنية عاجلة، تتضمن تركيب أبراج مراقبة حرارية، وكاميرات ذكية، وأجهزة كشف بالرادار، وطائرات بدون طيار (درونز) على طول الحدود بالتعاون مع القطاع الخاص الدولي.
- تأهيل المعابر الحدودية الرئيسية (مثل منفذ الشلامجة، وزرباطية، وفيشخابور) بأحدث أنظمة القياسات الحيوية (بصمة العين، الوجه، الأصابع) لمنع تسلل المطلوبين والمهربين.

٤. في مجال الدبلوماسية الثقافية والوقاية:

- تشكيل "مجمع العلماء والحكماء" برعاية مرجعية النجف، يُعنى بإصدار فتاوى وبيانات تناهض التطرف وتفكك خطاب الجماعات الإرهابية، ودعّمه بمنصة إعلامية رقمية قوية.
- إدراج مادة "المواطنة ومكافحة التطرف" في المناهج الدراسية للمراحل المتوسطة والثانوية، وتدريب المعلمين على اكتشاف العلامات المبكرة لتطرف الطلاب.

٥. في مجال الأمن الاقتصادي:

- تفعيل دور وحدة المعلومات المالية (FIU) ومنحها الصلاحيات اللازمة لتجميد حسابات المشتبه بهم بالتنسيق مع البنك المركزي.
- فرض رقابة إلكترونية صارمة على الحوالات المالية غير المصرفية (الكيانات غير الرسمية) التي تشكل قناة رئيسية لتمويل الإرهاب وتهريب العملة.

٦. في مجال التعاون الإقليمي والدولي:

- البدء بمبادرات ثنائية متدرجة مع الدول المجاورة، تبدأ باتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات الإرهابية، ثم تتطور لاتفاقيات لاسترداد المجرمين والمحاكمات المشتركة.
- طلب دعم فني من الاتحاد الأوروبي والإنتربول لإنشاء نظام إقليمي لمكافحة الإرهاب السيبراني، مع التركيز على حماية البنى التحتية الحيوية (الطاقة، المياه، الاتصالات).

٦.٢ توصيات البحوث المستقبلية

استكمالاً لهذا البحث، يقترح الباحث إجراء دراسات معمقة في الموضوعات التالية:

١. تقييم كمي لفعالية القوانين: دراسة تحليلية تقيس أثر قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ على معدلات الإدانة، وتحدد الثغرات التي تسبب إفلات الإرهابيين من العقاب، وذلك باستخدام إحصائيات المحاكم.

٢. دراسة مقارنة للتجارب الإقليمية: مقارنة منهجية بين تجربة العراق وتجارب دول أخرى (مثل تركيا، مصر، ودول شنغهاي) في مجال التقارب المؤسسي بين الأجهزة الأمنية والقضائية، للاستفادة من الدروس المستفادة.

٣. تحليل استشرافي للسيناريوهات: استخدام تقنيات النمذجة والمحاكاة (System Dynamics) لرسم سيناريوهات مستقبلية (حتى ٢٠٣٠) لتطور الجريمة والإرهاب في العراق، لتجهيز صانعي القرار لمواجهة احتمالات متعددة..

٧. الخاتمة (Final Remarks)

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن العراق يمتلك المقومات الأساسية لمواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، ممثلة في كوادر بشرية شجاعة وخبرات عملياتية نادرة، لكن هذه المقومات تظل مشلولة بسبب تحديات هيكلية وقانونية عميقة. إن الخطة الاستراتيجية المقترحة في هذا البحث تقدم خارطة طريق واضحة، تبدأ بمعالجة جذور المشكلة: النظام القضائي، ثم بناء جسور الثقة بين المؤسسات والمجتمع، ثم تأمين الاقتصاد، وأخيراً الانفتاح الإقليمي الواعي. إن التنفيذ الجاد لهذه الخطة، ولو بشكل تدريجي، سينقل العراق من حالة الضعف الدفاعي إلى حالة الردع والاستباق الهجومي، وسيكون نموذجاً يحتذى به في منطقة تعج بالتهديدات الهجينة. الأمن ليس غياباً للحرب، بل هو حضور للقانون، وعدالة للمؤسسات، وثقة بين الدولة والمواطن.

قائمة المصادر والمراجع (References)

أولاً: المصادر العربية

١. العامري، حيدر زاير. (٢٠١٧). الأزمة الأمنية في العراق: الأسباب الواقعية والمعالجات الاستراتيجية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣٠)، ص ٤٥-٧٢.
٢. داخل، ريسان عزيز. (٢٠١٩). الجريمة المنظمة في العراق: الأنواع والأسباب وسبل المواجهة. مجلة كلية الشرطة العراقية، العدد (٥٢)، ص ٨٨-١١٥.
٣. قيراط، محمد. (٢٠١٧). الإعلام والأمن: دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ١١٢-١٣٤.
٤. يونس، وليد. (٢٠١٩). المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة. مجلة دراسات وأبحاث، العدد (٣١)، ص ٢٢٠-٢٤٥.
٥. عبدالعزيز، سوزي محمد رشاد. (٢٠٢٢). التهديدات الأمنية الهجينة: السيبرانية والذكاء الاصطناعي نموذجاً. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، ص ١٥-٤٢.
٦. فهد، مجيد عبود. (٢٠٢٤). برامج التربية الإعلامية الرقمية في العلاقات العامة بالمؤسسات الأمنية العراقية. مجلة الجامعة العراقية، العدد (٦٥)، ص ١-١٨.
٧. رسول، محفوظ. (٢٠٢٢). حقل الدراسات الأمنية الدولية: المفهوم والتطور. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٠)، ص ٥٥-٧٨.
٨. النيه، أمين. (٢٠١٩). النظرية في الدراسات الأمنية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد (١٦)، ص ٩٨-١٢٠.
٩. الجنابي، محمد. (٢٠١٧). الأمن الفكري ومكافحة الإرهاب. مجلة دراسات أمنية، العدد (١١)، ص ١٠-٣٤.
١٠. العبيدي، حسين. (٢٠٢٢). الجريمة المنظمة والحدود الدولية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد (٣٣)، ص ٦٦٣-٧٠٠.
١١. عبدالجواد، شوقي. (2000). نظريات العلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
١٢. الحيدري، سعدون. (2012). الأمن الوطني والتنمية السياسية في العراق. القاهرة: كلية الشرطة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

13. Baldwin, D. A. (1980). Interdependence and power: A conceptual analysis. *International Organization*, 34(4), 471-506.
14. Boin, A., McConnell, A., & Hart, P. (2022). *Crisis Management: A Comparative Approach*. Polity Press.
15. Bryson, J. M. (2011). *Creating Your Strategic Plan* (3rd ed.). US: John Wiley & Sons.
16. Bryson, J. M. (2018). *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations* (5th ed.). John Wiley & Sons.

17. Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press.
18. Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner.
19. Buzan, B. (2008). *People, States & Fear: An Agenda for International Security Studies*. ECPR Press.
20. Charmaz, K. (2014). *Constructing Grounded Theory* (2nd ed.). Sage Publications.
21. Creswell, J. W., & Plano Clark, V. L. (2018). *Designing and Conducting Mixed Methods Research* (3rd ed.). Sage Publications.
22. Field, A. (2013). *Discovering Statistics Using SPSS* (4th ed.). Sage Publications.
23. Gould, L. A. (2021). *Criminal Justice Responses to Terrorism in Fragile States*. Cambridge University Press.
24. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2014). *Multivariate Data Analysis* (7th ed.). Pearson Education.
25. Hathaway, O. (2023). *Cybersecurity and National Security*. MIT Press.
26. Hoffman, B. (2006). *Inside Terrorism*. Columbia University Press.
27. Jespersen, S. (2018). *Combating Organized Crime in Post-Conflict States*. Routledge.
28. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power and Interdependence*. Little, Brown.
29. Krippendorff, K. (2018). *Content Analysis: An Introduction to Its Methodology* (4th ed.). Sage Publications.
30. Madsen, F. G. (2020). *International Cooperation Against Transnational Organized Crime*. Routledge.
31. Murray, W., & Woods, K. M. (2014). *The Iran-Iraq War: A Military and Strategic History*. Cambridge University Press.
32. Ouassini, N., & Ouassini, A. (2019). *Counter-Terrorism Strategies in the Middle East*. Palgrave Macmillan.
33. UNODC. (2004). *United Nations Convention against Transnational Organized Crime*. Vienna: UNODC.
34. UNODC. (2010). *The Global Strategy for Counter-Terrorism*. New York: United Nations.
35. Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. *International Organization*, 46(2), 391-425.
36. Yang, Y., Huang, L., & Wang, J. (2023). Measuring the sustainability of bilateral energy security cooperation. *Sustainability*, 15(4), 321-335.
37. Zaliznova, Y., Serdiuk, O., & Petrova, I. (2023). Institutional convergence in Ukraine. *Baltic Journal of Economic Studies*, 9(2), 150-161.
38. Zegaoui, N. (2022). *Evaluating Counter-Terrorism Policies in Iraq*. Middle East Institute.